

صندوق النقد الدولي: الإجماع الوطني شرط بتأييد مساعده للبنان

في عز المفاوضات الجارية بين لبنان وصندوق النقد الدولي، تتوجه الانظار الى المؤسسة المقرضة والمانحة لفهم شكل ومضمون العلاقة التي تربطها بلبنان، وكيفية اتخاذ القرار فيها ودورها الدولي، والامكانات التي يمكن ان يحظى بها لبنان في مواجهة اسوأ أزمة نقدية واقتصادية واجتماعية يعاني منها منذ الاستقلال

طرحنا الاسئلة عن ماهية العلاقة التي تجمع لبنان بصندوق النقد الدولي وآلية المفاوضات الجارية على اكثر من مستوى، بعدما بلغت مرحلة البحث مع لجنة تقصي الحقائق النيابية التي اقترحت صيغة جديدة لتوحيد ارقام الخسائر المقدرة بعد حصول خلاف بين الحكومة ومصرف لبنان. هل ثمة منفذ من المآزق الذي بلغه لبنان، وهل سيكون الصندوق معبرا الى مرحلة جديدة تقود البلاد الى خارج النفق؟

انها المرة الاولى التي يلجأ فيها لبنان الى هذه المؤسسة الدولية طلبا للتعون التقني والمالي السريع، لمواجهة الازمة الناجمة عن ترددات الازمة النقدية، وفقدان العملات الصعبة، والتعثر الذي اصاب الميزانية العامة، وتصحيح الخلل في الميزان التجاري، والبحث عن كيفية تعويض الخسائر التي مني بها مصرف لبنان والقطاع المصرفي، وما بلغه حجم الدين العام وما اصاب القطاع العام من تضخم. عدا عن مكافحة الفساد، واعادة النظر في الانظمة



انشئ صندوق النقد الدولي عام 1944 بمبادرة اميركية - بريطانية.



الولايات المتحدة واليابان هما الاكثر حقا في التمثيل والاكثر قوة في التصويت.

لمناقشة هذه التقارير العامة والخاصة، بغية الوقوف على اوضاع بلدانهم الاقتصادية والسياسات المالية المعتمدة ويتلقى النصح في شأنها، فاما يعمل بها او يتجاهلها. علما ان حكومات بعض الدول تتحفظ عن نشر هذه التقارير وترغب في اخفائها عن شعبيها او تنشرها مجتزأة. فالامور تعود الى خيارات هذه الحكومات وظروفها وطريقة ادارتها لشؤونها الداخلية.

- ثانيها، سياسة الاقراض، وهي آلية تلجأ اليها الدول التي تحتاج الى الدعم لمواجهة المصاعب الناجمة احيانا عن نقص في العملات الاجنبية والازمات المتعلقة بعملتها الوطنية، وحجم الدين العام او سياسة الفوائد. عندها يتولى فريق من الصندوق مهمة التثبيت مسبقا من قدرة البلد طالب المعونة على الايفاء بالتزاماته السنوية تجاه الصندوق وقدرته على تسديد الاقساط المترتبة عليه.

- ثالثها، الدعم التقني والاستشاري الذي يقدمه الصندوق لعضائه من الدول في حالات مختلفة. قد يكون هذا الدعم لتصويب سياسات مالية او نقدية معتمدة وتحسين بيئة الاعمال. كما في حال تعرض البلد الى صدمة مفاجئة او جائحة قد تكون ناجمة عن هزة ارضية او زلزال كما التقلبات في اسعار النفط او أزمة بيئية، مثل الكورونا او ما يشبهها، ويمكن عندها سحب مبلغ فوري ومحدد كخط ائتماني من حصته في الصندوق.

لصندوق هيكلية مركزية في مقره في واشنطن واخرى اقليمية وفرعية موزعة على القارات، ومعظم اعضائه في الدول الـ 189 يتمثلون فيه بمحافظي البنوك المركزية كممثلين طبيعيين، وربما اختارت بعض الدول ان يكون وزراء المال او الاقتصاد اعضاء ممثلين لهم، يلتقون مرة في السنة على الاقل من اجل تقييم المؤشرات المالية والنقدية في العالم كما في كل دولة من الدول الاعضاء. هؤلاء المندوبون يشكلون الهيئة الناجبة التي تختار من يمثل تجمعاتهم ودولهم في مجلس تنفيذي من 24 عضوا، يجتمع دوريا مرتين في الاسبوع برئاسة المدير العام للصندوق الذي يعاونه ثلاثة نواب يشكلون الادارة العليا للمؤسسة، ويشرفون على فريق كبير من اصحاب

من المهم التنبيه الى الفارق بين البنك الدولي وصندوق النقد فكل دورهم ومهمته

التوازن. في حالات فقدان العملات وحماية سعر الصرف وتضخم حجم الدين العام، يضع الصندوق والدول المعنية برنامج تعاون لبناء استراتيجيات جديدة تؤسس لتقدميات مادية تصحح الخلل القائم. يعتمد صندوق النقد الدولي في مهامه على ثلاثة انظمة مترابطة ومتناسكة لا يمكن الفصل في ما بينها:

- اولها الرقابة. ذلك ان اي بلد عضو في الصندوق يخضع لانظمة الرقابة المشددة التي تمارسها ادارة الصندوق، وتصدر تقريرا سنويا شاملا يتناول اقتصادات الدول من اعضائه، كما يصدر تقريرين سنويا عن اوضاع كل بلد من اعضائه. يشارك ممثل عن كل دولة في لقاء سنوي على الاقل يخصص

ايصال الامدادات الى جميع البلدان، ومواجهة الاحتكار العالمي، ومنع الانهيار الدولي المرتقب بعدما بات على حدود بعض الدول. على هذه الخلفيات، التقت الدول الـ 44 في مؤتمر عقد في مدينة نيوهامشير في الولايات المتحدة الاميركية لتأسيس الصندوق في مرحلة تأسس فيها البنك الدولي، وهو ما يثير الالتباس عند الحديث عن المؤسستين الدوليتين اللتين وجدتا لاغراض مختلفة تماما. فالبنك مؤسسة اكبر بكثير من الصندوق، ويضم اكثر من 15 الف موظف، فيما يجمع الصندوق حوالي 3000 موظف. يعتمد البنك في تمويله على مساهمات الدول وعبر اصدار سندات تمويل، فيما يجري تمويل الصندوق عبر اسهم تشتريها الدول، ويمكن ان يضاف اليها اي تمويل طارئ مصدره البنوك المركزية في الدول المنتسبة اليه.

تختلف ايضا اهداف المؤسستين. فالبنك الدولي انشئ من اجل اعادة بناء اوربا بعد الحرب واقامة الجسور والمستشفيات والمنشآت العامة قبل ان تتوسع مهامه لتشمل دول العالم. وهو يقدم القروض لآجال طويلة ومتوسطة وبفوائد تشجيعية. اما صندوق النقد، فيقوم بالتدخل في حال وقوع اي خلل في الميزان التجاري في اي دولة من اجل اعادة



للصندوق شروط غير متوافرة في لبنان.

وامكان مساعدة بلدان تخضع لعقوبات امنية او اميركية، يأتيك الجواب ان مثل هذه العناصر لا تدخل في ادبيات الصندوق وممارساته. لكن مجرد الكشف عن تأجيل الموافقة على طلب ايران نيلها 5 مليارات دولار من الصندوق لمواجهة الكورونا منذ مطلع اذار الماضي، يأتيك الجواب عن ان موافقة المجلس التنفيذي هي التي تحسم نهائيا اي طلب. وهو الذي يخضع للنفوذ باكثرية اصواته لواشنطن وطوكيو والرياض.

حول ضرورة توافر الاجماع الوطني في اي دولة تطلب المساعدة من الصندوق، يأتيك الجواب انه وفي بعض الحالات يشترط صندوق النقد موافقة المجلس النيابي على بعض القرارات او الاصلاحات المطلوبة، وربما قرارات اخرى لا تمر من دون مراسيم عادية او رئاسية او حكومية. كما ان موافقة ممثلي المجتمع المدني ضرورية في بعض الحالات لعبور ملفات المساعدات والقروض في مختلف المراحل الادارية والمالية والتنفيذية في الصندوق وصولا الى خواتيمها الايجابية.

فشلها في تأمين حاجات الشرائح الضعيفة في مجتمعاتها. كما افتقدت حلفاء لها في المجلس التنفيذي للصندوق، فلجأ بعضها الى دول ومؤسسات مانحة من اصحاب الاقتصادات الكبرى، وضمنت نتيجة ذلك بعض المساعدات الطارئة باشارات ايجابية من الصندوق. وهو ما ينطبق على لبنان الذي يراهن، عدا عن مساعداته المباشرة، على اعطاء الضوء الاخضر والضمانات لدول مانحة لمساعدته على تجاوز الازمة التي يعيشها.

اذا سألت مسؤولي الصندوق عن التأثير السياسي للدول الكبرى على مساعدته،

في اي وقت، لذلك لا مشكلة في تمويل اي طلب على الاطلاق.

اذا حاول احدهم التعمق في البحث عن جوانب من المفاوضات الجارية بين لبنان والصندوق لن يجد جوابا شافيا. فالتورية تشي ببعض القليل مما يمكن الكشف عنه. لقد اوحى بعض الاشارات بشكل العلاقة مع لبنان، خصوصا عند توصيف حالات مشابهة، اذ يظهر ان دولا عدة نالت مساعدات ميسرة وطارئة بعدما عاشت حالات مشابهة، بعدما اثبتت قدرتها على الايفاء بالتزاماتها على الصعد المتنوعة فيما تجاوز عددها السبعين. كما ان دولا استفادت من ضمانات مختلفة قيست بمعدل مساهمتها في الصندوق. كذلك علق تفاعلات مع دول اخرى بسبب جائحة الكورونا بعدما بلغت العقود المتوقعة غير المنفذة في حدود 5.2 مليارات دولار.

عن الحالات الصعبة التي تعيشها بعض الدول كما يقدرها الصندوق، يظهر ان اسبابها تتصل بوجود ديون كبيرة وتعيش مؤسساتها بكلفة تفوق مواردها وتعاني من كلفة الطاقة نتيجة

لبنان بداية ايار الماضي تدخل الصندوق لمساعدته على تجاوزها ومعها ما يعانيه من ازمة نقدية غير مسبوقه. على هذه الاسس، بدأت الاتصالات المعلنه بعد مرحلة من المفاوضات غير الرسمية جرت بعيدا من الاضواء قبل التقدم بالطلب الرسمي لمباشرة المفاوضات بين الحكومة اللبنانية ممثلة بوزارة المال وحاكمية مصرف لبنان ووفد من الصندوق لمعاينة حجم الازمة النقدية والمالية وانعكاساتها على مختلف القطاعات ومعها مؤسسات الدولة، من اجل تحديد الخسائر التي مني بها مصرف لبنان خصوصا والقطاع المصرفي عموما، وما بلغه الدين العام بوجهه الداخلي والخارجي.

من دون الدخول في شكل المفاوضات الجارية وما هو مطروح للبحث وما هو منظر في نهايتها، يحتفظ مسؤولو الصندوق بحجم كبير من الصمت والسرية في مقاربة ما بلغته المفاوضات مع لبنان، وتحديد اتجاه ما يجري في اللقاءات المشتركة وتحاشي الدخول في اي تفاصيل. لذلك، اكتفوا حتى اليوم بالاشارات التوصيفية للوضع كالقول بأنه صعب، قياسا بما هو مطلوب من اصلاحات معقدة في كثير من القطاعات التي تتناول مختلف وجوه الازمة. وهو ما يحول دون توافر اي معلومات رسمية عما تحقق بعد مجموعة اللقاءات حتى اليوم، ولا تلك المترتبة عليها، علما انها مسيرة شاقة وصعبة وطويلة الامد وستأخذ وقتا لا يمكن قياسه من اليوم.

فيما اعترف احد كبار المسؤولين في الصندوق بحجم الازمة اللبنانية وتعقيداتها، لفت في ورشة عمل نظمها المؤسسة منتصف حزيران الماضي وشاركت فيها "الامن العام" بالوسائل الالكترونية عبر تطبيق زوم، لفت الى ان الصندوق وجد لمساعدة اعضائه، والتدخل في الازمات المعقدة لمد يد العون التقني والفني كما المادي. فلبنان من الدول الاعضاء التي حظيت بسلسلة من التقارير الدورية التي وضعها الصندوق في اكثر من مناسبة ومحطة، وشكلت معاينة دقيقة لاوضاعه الاقتصادية والنقدية والمؤشرات الاخرى، وسبق له ان حدد نقاط الضعف والقوة في مختلف القطاعات. كما قدم الكثير

الخبرات والاختصاصات المالية والقانونية والادارية يضم نحو 3000 موظف من مختلف القارات والدول. تتكون مؤونة الصندوق المالية من الاكتتاب بالسندات التي تشتريها الدول الاعضاء، وتحتسب نسبتها قياسا بحجم قدراتها الاقتصادية. لذلك، فهي تحصل على نسبة من الاصوات بالتوازي مع عدد سنداتها من الاسهم ومدى مشاركتها في برامج التمويل. فاذا كانت الولايات المتحدة الاميركية واليابان تتقدمان اللائحة اليوم، وتعتبران من الاكثر حقا في التمثيل والاكثر قوة بالتصويت في المسائل الحساسة والمراحل النهائية، فان الجديد يقول ان موقعهما المتقدم مهدد جددا في ظل القوة التي تتمتع بها الاقتصادات الصاعدة لاسيما تلك التي تتميز بها الصين ومجموعة دول البريكس التي ستنال حصة في الصندوق على حساب الحصة الاميركية. في هذا السياق، لا يمكن تجاهل الموقع الذي بلغته المملكة العربية السعودية اخيرا. فقياسا بحجمها الاقتصادي، نالت مقعدا دائما في المجلس التنفيذي، فيما تتمثل الدول الاخرى عبر تفاهات تقود الى تشكيل مجموعات اقليمية حال المغرب وتونس والجزائر على سبيل المثال، وهي التي جمعت قواها وحصصها ليكون لها مقعد يمثلها مجتمعة في هذا المجلس.

على هذه الاسس يعمل صندوق النقد في خدمة الدول التي تنتسب اليه، وعلى هذه الخلفيات لم ير لبنان بدا من التوجه اليه، طالبا منذ مطلع العام دعمه التقني والمادي للخروج من ازمته المالية والنقدية، وتجاوز مرحلة التعثر الذي تسبب به فقدان العملات الاجنبية وتقنينها الى درجة لم يشهد لها مثيلا منذ الاستقلال. الاخطر ان كل ذلك تزامن مع وصول جائحة الكورونا الى لبنان لتزيد من خطورة الوضع الذي انعكس على مختلف وجوه الحياة اليومية للبنانيين.

بالتزامن مع نمو جائحة كورونا في العالم، وما فرضته من استعدادات للمواجهة، بدأ الصندوق النظر في الكثير من طلبات التدخل في دول عدة. في مرحلة الذروة، من جراء اعلان حال الطوارئ لمواجهة تردداتها، طلب